[المسائل العشر المُتعِبات إلى الحشر]

قال السّخاويّ في (سفر السعادة) : هذه عشر مسائل ، سمّاها أبو نِزار الملقّب بملك النّحاة : المسائل العَشْر المُتْعِبات إلى الحشر ، وتحدّى بها :

المسألة الأولى :
[في تكرر «أنّكم»]

سأل عن قوله تعالى: ﴿ أيعدكُم أنّكم إذا مِتُّم وكُنتم تُراباً وعظاماً أنّكُمْ مُخْرَجُون[1] ﴾

فقال : إنّ « أنّ » الأولى لم يأت لها خبر .

وسأل عن العامل في إذا ، ثم قال : إذا بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر ، فإذا قلت : تقديره : مُخْرجُون وَقْت مَوْتِكُمْ كان محالاً ، لأن الإخراج وقت الموت لا يتصوّر لأنه جمع بين ضِدّين .

---

(١) المؤمنون / ٣٥

ثم أجاب هو فقال : الجواب : أما الأول فنقول : إن العرب قد حذفت خبر أنّ كثيراً في شعرها وكلامها ، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى ، لا سيّما إذا دلّ على الخبر مثلُهُ ، وههنا خبر الثّانية دلّ على خبر الأولى ، وهو عاملٌ في « إذا » . والتّقدير : أيعدكم أنكم مخرجون بعد وقت مماتكم ، إلاّ أن « بعد وقت » حذفت ، وأريدت ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ ولن يَنْفَعَكُمُ اليَوْمَ إذْ ظَلَمْتُمْ أنّكم في العذاب مُشْتَرِكُون »[1] « وينفعكم » لا يعمل في ظرفين مختلفين ، أحدهما : حال ، والآخر ماضٍ ، فذلك محال ، ولكن المعنى . . ولن ينفعكم اليوم بعد إذْ ظلمتم .

وكذلك يضارع هذا قوله تعالى: ﴿ إنّ مع العُسْر يُسرًا[2] ﴾ ، والعسر ضدّ اليُسْر ، والضدّان لا يجتمعان ، ولكن الأصل أن مع انقضاء العسر يسراً ، إلاّ أن المضاف حذف.

وأمّا فائدة تكرير أنّ والعرب تكرّر الشيء في الاستفهام استبعاداً كما يقول الرجل لمخاطبه ، وهو يستبعد أن يجيء منه الجهاد: أأنت[3] تجاهد ؟ أأنت تجاهد؟ فكذا ههنا ، قالوا : أيعدكم أنكم مُخْرجون أنكم مخرجون ، استبعاداً[4] .

---

(١) الزخرف / ٣٩

(٢) الشرح / ٦

(٣) في ط فقط : « أنت تجاهد » بدون همزة الاستفهام .

(٤) في ط : «استعباداً» تحريف واضح .

فقيل له : أما سؤالك الأول عن خبر أن ، وكونه لم يأت فهو سؤالُ مَنْ قطع بما حكاه ، ولم يعدّ وجْهاً سواه .

وهذا قول من لم يتقدّم له بهذا العلم فضلُ دراية ، ولا وقف على ما سطره فيه أو لو النّقل والرّواية، إذْ كان معظم النّحويين / [٣ / ١٥٩] قد أجمعوا على أن خبر أن في هذه المسألة ثابت غير محذوف .

فلو قلت : يسأل عن خبر أنَّ : لِم حُذِف في هذه الآية على قول بعض النّحويّين لأتيت بعذر مبين ؟

وللنحّويين في هذه الآية أربعة أقوال[1] :

الأول: قولُ المبرّد ومن تابعه : أن يجعل موضع « أنكم مخرجون » رفعاً بالابتداء ، وإذا ظرف زمان في موضع خَبره ، والجملة في موضع خبر أنّ ، فيصير التقدير : أيعدكم أنّكم إذا مِتُّم إخراجكم ، كما تقول : أيعدكم أنكم يَوْمَ الجُمعة إخراجكم فيكون « إخراجكم » مرفوعاً بالابتداء « ويوم الجمعة » خبره ، والجملة في موضع خبر أنّ الأولى . وهذا مذهب بيّن ظاهرٌ لا يحتاج فيه إلى خبر محذوف .

والثاني : قول الجَرْمي : أن يجعل « مخرجون » خبر أنّ الأولى ، وتكون الثانية كرّرت توكيداً لتراخي الكلام على حدّ قوله

(١) انظر هذه الأقوال في تفسير الألوسيّ ١٨ / ٣٠ ، ٣١ على أن هناك قراءة شاذة ، وهي قراءة عبد الله حيث قرأ « أيعدكم إذا مِتّم » بإسقاط : « أنكم » الأولى ، وبهذه القراءة رفع الإشكال .

تعالى : ﴿ إنّي رأيت أحد عَشَرَ كَوكبًا والشَّمْسَ والقمرَ رأيتُهم لي ساجدينَ ﴾[1] ، فكرّر « رأيتهم » توكيداً لتراخي الكلام ، ويكون انتصابُ ساجدين » بـ «رأيت» الأولى ، كأنه قال : رأيت أحد عشر كوكباً والشَّمسَ والقمرَ ساجدين .

ومثله قوله سبحانه : ﴿ لا تَحْسَبَنَّ الَّذين يَفْرَحُون بما أَتَوْا ويُحبّون أن يُحْمدوا بما لم يَفْعلوا فلا تَحْسَبَنّهم بمفازةٍ من العذاب ﴾[2] ، فيكون « تحسبنهم » توكيداً لتراخي الكلام .

ومن ذلك قولهم في النداء : ياتيمُ تيم عديّ[3] .

الثالث : قول أبي الحسن الأخفش : أن يجعل أنكم في موضع رفع بإذا ، على أن يكون فاعلاً به على حَدّ قياس مذهبه في الرّفع بالظرف في نحو قولك : يَوْم الجمعة الخروجُ ، « فالخروج » عنده مرتفع بالظّرف ، كأنه قال : يستقر الخروجُ يَوْمَ الجُمعة .

---

(١) يوسف / ٤

(٢) آل عمران / ١٨٨

(٣) في الهمع ٣ / ٥٧ : « إذا ذكرت منادى مضافاً ، وكررت المضاف إليه فلا إشكال نحو : ياتيمَ عديِّ تَيْم عَدِيّ . وهو توكيد محض .
وإن كررت المضاف وحده نحو : ياتيم تَيْم عديّ ، فلك أن تضم الأول على أنه منادى مفرد ، وتنصب الثاني على أنه منادى مضاف مستأنف ، أو تنصب بإضمار أعني أو على أنه عطف بيان أو بدل . زاد ابن مالك : أو على أنه تأكيد » .

ومذهب سيبويه وأصحابه : أن الخروج مزفوع بالابتداء لا غير . / [٣ / ١٦٠]

الرّابع : قول سيبويه أن يجعل «أنكم مخرجون» بدلاً من أنّ الأولى على حدّ قوله تعالى: ﴿ ويَوْم تقومُ السّاعة يَوْمَئِذٍ يَخْسَرُ المُبْطِلون ﴾[1] فقوله : « يومئذ » بدل من قوله: « يوم تقوم الساعة ». ويحتاج في هذا القول إلى حذف شيء يتمّ به الكلام ، لأنه لا يصحّ أن يُبْدَل من أنّ إلا بعد تمامها وتكملتها من اسمها وخبرها .

وقد وجّه أبو عليّ قول سيبويه في هذه الآية على وجهين :

أحدهما : أن يكون قد حُذِف مضاف من « أنّ » الأولى ، تقديره : أيعدكم أنّ إخراجكم إذا مِتّم ، فيصحّ حينئذ أن يبدل أنكم مخرجون من الأولى ، لأنها قد تمّت .

وإنما يحتاج إلى حذف هذا المضاف من جهة أنّ إذا ظرف زمان ، وظروف الزّمان لا تكون أخباراً عن الجثث ، فإذا حملت قوله : « أنكم إذا متم » على تأويل : أن إخراجكم إذا مِتُّم تمّ الكلام ، وصارت إذا خبراً لأنّ على حد قولهم : اللَّيلَة الهلالُ ، يريدون : حدوثُ الهلال أو ظهورُه . ولولا ذلك لم يجز، لأن الهلال جُثّة ،والليلة ظرف زمان .

---

(١) الجاثية / ٢٧

ومثل الآية في حذف المضاف قوله عز وجل : ﴿ هل يَسْمَعُونكم إذْ تَدْعُون ﴾[1] ، لأنه لا بدّ من تقدير مضاف محذوف ، تقديره : هل يسمعون دُعاءكُم إذ تَدْعون، فحذف الدّعاء وهو يريده .

والثاني : من توجيه أبي عليّ لقول سيبويه : أن يكون خبر أنّ محذوفاً ، تقديره : أيعدكم أنكم إذا مِتّم ، ثم حذف خبر أنّ لدلالة أن الثّانية عليه على حدّ قوله تعالى : ﴿ واللّهُ ورسولُه أحقُّ أن يُرْضُوهُ ﴾[2] ، فحذف المبتدأ الأول استغناءً عنه بخبر الثّاني . وعلى ذلك قول الشاعر :

٥٩٤ =نَحْنُ بما عِنْدنا وأنت بما
عندك راضٍ والرّأي مُخْتَلِفُ[3]

تقديره : نحن بما عندنا راضون ، وأنت بما عندك راضٍ إلا أنه حذف الأوّل استغناءً عنه بالخبر الآخر .

وهذا الوجه وحده هو الذي لم يفتح عليك أيها المتقمّص بقميص الزهو ، التّائه في غيابة السهو ، الملقّب بملك النّحو.

وأمّا قولك بعد السؤال الأول : يسأل عن العامل في « إذا »،ثم /[٣ / ١٦١]

---

(١) الشعراء / ٧٢
(٢) التوبة / ٦٢
(٣) سيف ذكره رقم ٣٠٩

تكتب في جوابك أنه محذوف ، فقولك هذا مبنيٌّ على ما قام في نفسك من كون خبر أنَّ محذوفاً ، وقد بينّا أنه غير محذوف إلاّ على أحد الوجهين المُوجّه بهما قول سيبويه ، وإلاّ فهو موجود غير محذوف على المذاهب المتقدّمة .

أمّا على مذهب المبرد فالعامل عنده في (إذا) الاستقرار ، لأنها في موضع خبر المبتدأ .

وكذلك مذهب الأخفش هي عنده معمولة الاستقرار المقدّر في كل ظرف وقع فاعلاً.

وأمّا على مذهب الجَرْمى فإن العامل عنده فيها « مُخْرجون » التي هي خبر أنّ على ما تقدّم ذكره .

وأمّا قولك بعد السّؤال الثّاني : أنّ « إذا » بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجُمَل على تأويل المصدر ، وما ذكرت من أنّ المعنى يستحيل إذا جعلت العامل في « إذا » مخرجون لأنه يصير التقدير أنكم مخرجون وقت موتكم ، والإخراج وقت الموت لا يتَصوّر ، وإجابتك عن ذلك بتقديرك حذف مضاف قبل إذا ، وهو « بعْد » فإنك أتيت في هذا المكان بِضَرْبٍ من الهذَيان .

وأمّا قولك : إن « إذا » بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر فليس تقدير الجملة بعدها على تأويل المصدر

بصحيح ، وذلك ممتنع فيها وفي « إذْ » وفى « لمّا » خاصة ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول في نحـو : آتيك يوم يقـدم زيد : آتيك يوم قدوم زيد ، فتقدّرها بعد يوم بتقدير المصدر .

ولو قلت : آتيك إذا يقوم زيد لم يحسن أن تقول اتيك إذا قيام زيد .

وكذلك تقول : أَتَيْتُه إذ قام ، ولا تقول : أتيته إذ قيامه .

وكذلك لمّا تقول : أكرمته لمّا قام زيد ، ولا تقول : أكرمته لمّا قيامه ، لأن هذه الظّروف لا تضاف إلى مفرد ، ولا تستعمل إلا مضافة إلى الجُمَل .

وأمّا قولك : إنه لا بدّ من تقـدير حذف مضاف قبل (إذا) وهـو « بَعْد »، ليصح المعنى ويسلـم من الإحالـة فهـو قول بيّن الفسـاد لا محالة ، وذلك أن المتقرّر عند جميع النحويين أنه لا يصحّ أن يضاف إلى إذا ولا إلى لمّا ، وذلك لتوغّلهما في البناء وقلّة تمكّنهما فلا يجوز على هذا أن تقول : أكرمتك بعد إذا أكرمتني ، ولا قبل إذا أكرمتني ، ولا بعد لمّا أكرمتني ، ولا يجوز ذلك في ظروف الزمان ولا غيرها / ولم [٣ / ١٦٢] يسمع من ذلك شيء إلّا في إذْ .

والمعنـى في الآية يصـح علـى غير هذا التّقـدير إذ في مفهـوم الخطاب من قوله عز وجلّ : ﴿ وكنتم تُراباً وعظاماً ﴾ أن الإخراج ليس

هو وقت الموت ، وإنما هو بعد زمانٍ متراخٍ يقتضي الاستحالة من اللحميّة والدّمويّة إلى التُّرابية ، ثم الإخراج بعد ذلك و«إذا» وإن كانت بمعنى الوقت فليس يلزمُ وقوعُ الفعل في أول ذلك الوقت دون آخره .

مثال ذلك قولهم : إذا جاء زيد أحسنت إليه ومعلوم من جهة المعنى أنّ الإحسان لم يكن في أول المجيء إنما كان بعده . وتقدير الإعراب يوجب أن وقت المجيء وقت الإحسان ، لأن إذا ظرف والعامل فيه أحسنت ، فيصير التقدير : أحسنت إليه وقت مجيئه .

وليس الأمر كذلك ، وسبب ذلك أنه لمّا تقارب الزّمانانِ ، وتجاور الحالان صارا كأنّهما وقعا في زمان واحدٍ ، وإن كان لا بُدّ أن يقدر أنّ زمان الإحسانِ بعد زمان المجيء ، إذ الإحسان سبب عن المجيء ، والسبب يتقدّم المُسَبّب .

ويكون تقدير الآية على هذا : أيعدكم أنكم مخرجون آخر وقت موتكم ، وكونكم تراباً وعظاماً .

ثم قلت بعد هذا : وأما فائدة تكرير أنّ فإن العرب تكرر الشّيء في الاستفهام استبعاداً كما يقول الرجل لمخاطبه إذا كان يستبعد منه أن يجاهد : أأنت تجاهد ؟ أأنت تجاهد ؟[1] .

---

(١) في ط : « أنت تجاهد أنت تجاهد » بإسقاط همزة الاستفهام في كليهما تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

وهذا قول غير محقّق ولا محرّر ، وهذه العبارة بتكرير الاستبعاد شيءٌ خارج عن المألوف المعتاد ، وإنّما التكرير في كلام العرب لمعنى التأكيد على ذلك ، كما في كتاب الله عز وجل،وفي الكلام الفصيح كقوله تعالى : ﴿ إذا دكّت الأرض دكًّادكًّا ﴾[1] تكرر « دكًّا » على وجهة التأكيد بدلالة قوله تعالى في الأخرى:﴿ فَدُكّتادكّةً واحدة ﴾[2] ، وقوله تعالى: ﴿ فإنّ مع العسر يسراً إن مع العسر يسراً ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿ إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمسَ والقمر رأيتهم لي ساجدين ﴾[4] كرّر رأيتهم ، وكذا قوله تعالى: ﴿ لا تَحْسبن الّذين يَفْرحون بما أتوا ، ويُحِبّون أن يُحْمدوا بما لَم يَفْعلوا فلا تَحْسَبَنّهم بمفازةٍ من العذاب ﴾[5] وليس في شيء من ذلك استبعاد./ [١٦٣/٣]

(١) الفجر/ ٢١
(٢) الحاقة / ١٤
(٣) الشرح ٥ ، ٦
(٤) يوسف / ٤
(٥) آل عمران / ١٨٨

المسألة الثانية

[في مادتي نهاوش ونهابر من الحديث الشريف]

قال أبو نزار: روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: « من جمع مالاً من نَهاوِشَ أذْهَبَهُ اللَّهُ في نَهابِر »[1] . يسأل عن مادة هاتين الكلمتين ، وزيادتهما ، ومكان استعمالها .

---

(١) في غريب الحديث لابن قتيبة : « من أصاب مالاً من مهاوش أذهبه الله في نهابر » و « مهاوش » رواية الزمخشري في الفائق أيضاً ٤ / ١١٨ .
ورواية : « نهاوش » وردت في « النهاية في غريب الحديث» ٥ / ١٣٣ ، ١٣٧ .
وفسرّها الزمخشري بأنها من التهويش وهو التخليط كأنه جمع مَهْوش.
ويسوق الزمخشري رواية أخرى في الفائق قائلاً : وروى تهاوش - بالتاء - جمع : تهواش ، قال :

* تأكل ما جمعت من تَهْواش *

وهو من : هشِت مالاً حراماً أي جمعته .
ورواية نهاوش عند الزمخشري - إنْ صحّت - فهي المظالم من قولهم : نهشه: إذا جهده . والمنهوش المجهود، قال رؤبة:

كم من خليل وأخ منهوش منتعش بفضلكم منعوش

ويجوز أن يكون من الهوش ، ويقضي بزيادة النون فيكون نظيره قولهم :=

فأوّل ذلك أن تعلم أن « نهوشاً » واحد ، فقدّر أنه جُمِع على نهاوش وهو من الهَوش بمعنى الاختلاط .

قال : وكذلك نهابر ، هو جمعٌ ، واحده : نَهْبر ، وهو من الهَبْر بمعنى القطع المتدارك .

والمعنى : من جمع مالاً من جهات مختلطة لا يعلم جهات حلّها وحُرْمتها قطعه الله عليه .

قال : فإن قيل : ما سمعنا في الواحد نهبراً ونهوشاً .

قلنا : قد نصّ سيبويه على أن العرب تأتي بمجموع لم تنطق بواحدها .

ثم قال : إن قياس واحد ملامح ومحاسن : مَلْمحة ومَحْسَنَة وما سمعنا بملمحة . وكذلك قدّروا أنّ واحد أباطيل : إبطيل أو أُبطول .

= نفاطير [النفاطير : الكلأ المتفرق] ، ونباذير ، ونخاريب من التبذير والخراب .

والنهابر : المهالك ، يقال : غشيتْ بي النهابير أي حملتني على أمر شديد . والأصل : جمع نُهْبُورة : هو الرجل المشرِف . وقيل الهوّة .

ومن غريب الحديث لابن قتيبة : النهابير أصله : ما أشرف من الرمل ، وشق على الراكب أن يقطعه . وأحدها : نُهبور ، ويجمع : نهابر أيضاً . قال نافع بن لقيط :

ولأحملنْك على نهابر إن تَئِبْ فيها وإن كنت المنهَّت تُعْطَبِ

والمنهت : الأسد . انظر ٢ / ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

وأباطيـل جمع لم ينطق بواحده .

فـأجيب : بأن قيل له : أبـديت عوارك لِمُناظِـرك ، وأبـرزت مقَاتِلَك لسهام مُناضِلك . إن هذه اللفظة تروى علـى أوجـه مختلفـة وجميعها يرجع إلى أصل واحد.

وعدة أوجهها أربعة : يروى: من جمع مالاً من مهـاوش بالميم وهذه هي المشهورة عند العلماء باللغـة .

ويروى من تهاوِش بالتاء وكسر الواو، وقد صَحّحُوه أيضاً.

ويروى من تهاوُش بالتّاء وضم الواو وهو صحيحٌ أيضاً.

ويروى من نهاوِش بالنون وكسر الواو. وهـذه هي التي أنكرهـا أهل اللغة ولم يثبتوا صِحّتها.

والظّاهر من كلامهم أنها من غلط الرواة .

وجميع ذلك على اختلاف الرّواية فيه يرجع إلى أصل واحد وهو الهوش الـذي هو الاختـلاط ، فليس الإشكـال في نهـاوش من جهـة تفسيرها كما ظننته ، ولا من جهة كونها جمعاً لواحد لم ينطق به ، ألا ترى أن مهاوش ونهاوش هما بمعنى الهَوش والاختلاط ،وكلاهما جمع لم يستعمل واحده ، وإنما المشكل في هذه اللفظة هل هي صحيحة في الاستعمال معروفة عند أهل اللغة العربية أو هي على خلاف ذلك ؟ فهذا الذي كان حقك أن تبيّنه وتثبت صحته .

[٣ / ١٦٤] وإذا صحّ / فَسّرت حقيقة معناها واشتقاقها وبيّنت هل هي جمع أو مفرد ، وما الزائد منها وما الأصـل؟

فأمّا قولك في نهابر : إنه مشتقٌ من الهَبْر وهو القطع المتدارك فليس ذلك بالمعروف عند أهل اللّغة ، وإنما هو مستعار من النّهابر ، والنّهابير وهي تلال الرّمل المشرفة ، فسمّيت المهالك نهابر من ذلك ، ولذلك قال عمرو بن العاص[1] لعثمان بن عفّان : «إنك رَكِبْت بهذه الأمة نهابر من الأمور فَتُبْ عنها» ، أراد أنك ركبت بهذه الأمة أموراً شاقّة مهلكة بمنزلة من كلّفتهم ركوب التّلال من الرّمل ، لأن المشي في الرمل يشق على مَنْ رَكِبَهُ .

وقولك : إن واحد النهابز : نهبر وإن لم ينطق به ليس بصحيح بل الصّحيح أن واحدها نُهْبور على ما ذكره أهل اللغة ، لأنهم جعلوا النّهابر التي هي المهالك مستعارةً من النّهابر التي هي الرّمال المشرفة ، وواحدها نُهْبور .

واسأت العبارة بقولك : لا يعرف جهات حِلِّها وحُرْمتها ، وكان الصّواب أن تقول : وحُرْمها[2] ، لأنه يقال : حِلّ وحَلالٌ ، وحُرْم[3] وحرَامٌ .

وأخطأت أيضاً في تنظيرك « نهاوش » في كونها جَمْعاً لواحد لم ينطق به بقولهم : ملامح وأباطيل ، وكان حقك أن تنظّرها

---

(١) في ط فقط[1] : العاصي» بالياء ، تحريف واضح

(٢) ومنه قوله عائشة رضى الله عنها : كنت أُطَيِّبُ رسول الله صلى الله عليه وسلم لِحِلِّه وحُرْمه»

(٣) وحِرْم أيضاً بكسر الحاء

بعباديد[١] ، ونحوها مِمّا لم ينطق له بواحد من لفظه ، ولا من غير لفظه ، ألا ترى أن ملامح لها واحدٌ مستعمل من لفظها ، وهو لَمْحة .

وكذلك أباطيل واحده المستعمل : باطل.

وكذلك مشابه واحده المستعملة مَشْبه ،وإنْ كُنّا نُقدِّر أن واحد الجموع من جهة القياس ليس هو هذا المستعمل ، إلا أنه وإن كان الأمر على ذلك فلا بُدّ أن هذه الآحاد لهذه الجموع ، وأنّ هذه الجموع لهذه الآحاد من جهة الاستعمال ، ألا ترى أن أبا علي الفارسي قال في كتابه : (العضدي) : « هذا بابُ ما بناءُ جَمْعه على غير بناء واحده المستعمل ، وذلك: باطل ، وأباطيل ، وحديث وأحاديث ، وعروض وأعاريض »[٢] .

ولم يختلف أحدٌ من العلماء في أن أعاريض وأحاديث واحدهما عَروضٌ وحديثٌ من جهة الاستعمال كما أن قولهم : ليال جمع ليلة من جهة الاستعمال ، وإن كان في التقدير كأنه جمع ليلاة[٣].

[٣ / ١٦٥] ولو/ قلت : إن العرب قد تأتي بجموع لم تنطق بواحدها

(١) في القاموس : « عبد » : العبابيد ، والعباديد بلا واحد من لفظها : الفِرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه والآكام ، والطرق البعيدة .

(٢) انظر النص في : « التكملة ، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي / ١٧٤ ، وقد حقق الجزء الأول ونشر ١٩٦٩ ، وحقق الجزء الثاني ونشر ١٩٨١ .

(٣) في ط والنشخ المخطوطة : جمع ليلا تحريف، صوابه من حاشية الصبان ٤ / ١٥٩ .

الذي يجب من جهة القياس لكُنْت قد سَلِمْت في قولك من الوهم والإلباس .

ثم أسألك أوّلاً ما معنى قولك في صدر مسألتك : وأول ذلك أن تعلم أن نهوشاً واحد قد جمع علي نهاوش ؟ فإنه كلام لم يستعمله من أهل الجهل والغباوة ، إلاّ من ختم الله على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة .

المسألـة الثالثـة

[في قول العرب: ليس الطيب إلاّ المسك]

قال أبو نزار : روى سيبويه في كتابه عن العرب أنهـم قالـوا : « ليس الطيّبُ إلا المسكُ » يرفع المسك ، والقياس نصبه ، لأنه خبر ليس ، وليس لا يَبْطُل عملها بنقض النّفي إلاّ أن سيبـويه والسيرافـيّ تخبّطا في هذا وما أتيا بطائل .

فأول ذلك أن سيبويه قال : لغةٌ في ليس أنها لا تعمل وأنّها مثل(ما) في لغة بني تميم ، وهذا لا يعرف فقد أخطأ سيبويه .

ثم قال السّيرافيّ : والصحيح أن اسمها الشـأن والحـديث في موضع رفع ، والطّيب مبتدأ والمسكُ خبره .

وقيل له : هذا باطل ، فإن إلاّ الناقضـة خبرٌ ، إذْ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتيّة .

واعتذر السيرافيّ بأن قال : إلا أنها على الجملة قد تقدّمها نفي . وهذا كلّه متهافتٌ .

والذي صح أن قولهم : « ليس الطيب » ليس واسمها وإلاّ ناقضة للنفي ،والمسك مبتدأ وخبره محذوف ، تقديرهُ : « ليس الطيّب إلاّ المسك أفخره »[1] ،والجملة من المبتدأ والخبر في موضع النَّصب لأنها خبر ليس.

وفيه وجه اخر : وهو أن تكون إلاّ بمعنى غير ، وذلك وجه في إلاّ معروف ، والتقدير : ليس الطّيب غَير المسك مفضّلاً أو مرغوباً فيه أو ما شابه ذلك ، فاعرفه .

فصل في الرّد عليه

أيها المتعالي المتعالم ، والمتعاطي المتعاظم ! قد نسبت سيبويه / والسّيرا فيّ إلى أنهما تخبّطا في هذه المسألة ، ولم يأتيا [٣ / ١٦٦] بطائل ، وقلت حكايةً عنهما .

فأول ذلك أن سيبويه قال : «لغة في ليس أنها لا تعمل ، وأنها مثل « ما » في لغة بني تميم . وهذا لا يعرف ». فكان تخبُّطك فيما عنه نقلته ، وإليه نسبته بما أسقطته من كلامه ، وزدته وهو عَيْن التخبط الحقيقيّ.

والذي ذكره سيبويه على فصّه ومنقولاً عن نَصّه هو : « وقد زعم

---

(١) في ط فقط : « أفخر » بدون هاء في آخره .

بعضهم أن ليس تجعل كـ«ما»،وذلك قليل لا يكاد يُعْرَف ، فهذا يجوز أن يكون منه :«لَيس خَلَقَ اللَّهُ أشْعَـرَ مِنْهُ» ، و«ليس قالَها زيدٌ» .

وقال حميد بن ثور :

٥٩٥ =فَأصْبَحُوا والنَّوى عالِي مُعَرَّسِهم
وليس كُلَّ النَّـوى يُلْقِـي المسـاكينُ[١]

وقول هشام :

٥٩٦ =هي الشّفـاء لِدائـي لو ظَفِـرْتُ بهـا
وليس منهـا شِفـاءُ الـدَّاءِ مبذولُ[٢]

والوجْه والحدّ[٣] فيه أن تحمله[٤] علـى أنّ في (ليس)إضماراً، وهذا مبتدأ كقوله : « إنه أمة الله ذاهبةٌ » . إلاّ أنهم زعموا أن بعضهم قال : « ليس الطّيبُ إلا المِسْكُ» ، و« ما كان الطِّيب إلا المِسْكَ» .إلى هذا ، انتهى كلام سيبويه[٥] . فأحلْت عبارته عن الصّواب ، فقلت : قال سيبويه :«لغة في ليس أنها لا تعمل» فبدأت بنكرة في اللّفظ ،ولم

(١) من شواهد : سيبويه ١/ ٣٥ ، ٧٣ ، والمقتضب ٤ / ١٠٠ ، وابن الشجري ٢/ ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، والعيني ٢/ ٨٢ ، والأشموني ١ / ٢٣٩ .
(٢) سبق ذكره رقم / ٤٤٥
(٣) في ط« والوجه الحد » بدون واو ، تحريف صوابه من سيبويه .
(٤) في ط« كله » مكان تحمله ، تحريف ، صوابـه من الكتاب .
(٥) انظر سيبويه في الكتاب ١/ ٧٣ .

تأت لها بخبر ، وزدت في كلامه « أنها لا تعمل » ، ولم يذكر سيبويه ذلك ، ولا يَصِحّ أن يذكره ، لأنه لا يقطع بكونها غير عاملة .

ثم قلت عنه : «وإنها مثل «ما» في لغة بني تميم» فزدت ما لم يذكره ، وكيف يجعلها مثل «ما»التّميميّة التي قد حصل القطع بإبطال عملها ، وهو يقول بعد ذلك : والوجه أن يكون فيها إضمار الشّأن ، ثم قلت عنه أيضاً : «وهذا لا يعرف» ، فأسقطت «يكاد» وبإسقاطها يتناقَض الكلام ، لأن سيبويه قد ثبت عنده معرفة هذا ، وهو قولهم : «ليس الطّيب إلا المسك» بدليل قوله : إنه يجوز أن يكون عليه قولهم : «لَيْس خَلَق اللهُ أشْعَر منه» .

وصح ذلك بما حكاه الأصمعي وأبو حاتم عن أبي عمرو بن العلاء قال : ليس في الأرض حجازيّ إلاّ وهو يَنْصب . / ولا تميميٌّ [٣ / ١٦٧] إلا وهو يرفع . وساق المجلس السابق بين أبي عمرو وعيسى بن عمر ، ثم قال : فقد ثبت من هذه الحكاية أن قولهم : «ليس الطّيب إلا المسك» معروفٌ في كلام العرب ، فلا يصح إذنْ أن يكون كلام سيبويه إلا بزيادة «يكاد» وقلت عند فراغك من حكاية كلام سيبويه بزعمك.ثم قال السّيرافِيّ : والصحيح أن اسمها شأن ، والحديث في موضع رفع ، والطّيب مبتدأ ، والمسك خبره . وقيل له : هذا باطل فإن إلاّ الناقضة خبرٌ إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية . واعتذر السيرا فيّ بأن قال : إلا أنها على الجملة قد تقدمها نفيٌ .

(١) في ط فقط : «يتناقص» بالصاد .

فإذا بك فيما حكيته عن السّيرا في أيضاً قد مَسَخْت ما نسخت، وغيّرت ما عنه عبرت ، وذلك أن نص كلام السّيرا فيّ في هذه المسألة هو ذا «وقد احتّجوا بشيء آخر ، وهو أقوى من الأوّل ، وهو قول بعض العرب : « ليس الطِّيب إلا المسك » .

قالوا : ولو كان في ليس ضمير الأمر والشأن لكانت الجملة التي في موضع الخبر قائمةً بنفسها ، ونحن لا نقول : الطّيب إلا المسك .

وليس الأمر كما ظنّوا ، لأن الجملة إذا كانت في موضع خبرِ اسْمٍ قد وقع عليه حرفُ النّفي فقد لَحِقَها النّفي في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت: ما زيدُ أبوه إلّا قائمٌ ،فقد نفيت قيام أبيه ، كما لو قلت : ما زيد قائمٌ ، فعلى هذا يجوز أن تقول : ما زيد أبوه إلاّ قائمٌ،كأنك قلت : ما أبو زيد إلا قائمٌ ». هذا كلام السّيرافيّ .

فأمّا توجيهك المسألة على ما صحّ في زعمك وهو أن تجعل الطّيب اسم ليس ، والمسك مبتدأ ، وخبره محذوفٌ ، تقديره : « ليس الطِّيب إلاّ المسك أفخره » ، أو على أن تكون « إلاّ » بمعنى « غير » ، والتقدير : ليس الطِّيب غَيْر المسكِ مفضّلاً أو مرغوباً فيه ، فشيء لم يسبقك إليه أحد ، ولم يخطر مثله قَبْلَك ببال بَشر ، وهو تقديرك الاسم مبتدأ ، وحذف خبره، وهو «أفخر» مع كون اللفظ

لا يقتضي هذا الخبر ولا يدلّ عليه .

وتقديرك في الوجه الآخر « إلاّ » بمعنى « غير » تشير بها إلى أنها وما بعدها صفة الطّيب على حد قوله عز وجل : « لو كان فيهما آلهة إلاّ اللهُ »[1] أي غَيْرُ الله ، وجعلك الخبر محذوفاً وهو مفضّلاً أو مرغوباً فيه ، فيكون المعنى عندك : أن الطّيب لا يرغب النّاس فيه ، وإنما يرغبون في المسك ، لأن هذا / تقدير قولك : ليس الطيب غَيْر [٣ / ١٦٨] المِسْك مرغوباً فيه .

وعلى أن سيبويه ذكر في حكايتهم ما أوجب التّوقف عما أجازه من أن الوجه أن يكون في « ليس » إضمار ، ولا يكون حذفاً،فقال بعد أن قدّم الوجه في قوله :

وليس منها شفاء الداء مبذول[2]

وقولهم : « ليس خلق اللهُ أشعر منه » إلا أنهم زعموا أنّ بعضهم قال : « ليس الطِّيب إلاّ المسكُ » ، وما كان الطِّيب إلا المسكُ .

ووجه توقفه عن أن يحمل «ليس» في لغتهم على ضمير الشأن والقصة أنه وجدهم يرفعون المسكَ في « ليس » وينصبونه في « كان » فيقولون ، ما كان الطِّيب إلا المسكَ . فلو كان في ليس إضمار لوجب أن يكون في كان إضمار أيضاً ، فكونهم يختصون الرّفع بليس دون

(١) الأنبياء / ٢٢

(٢) سبق ذكره . انظر الشاهد رقم ٥٩٦

كان حتّى لا يوجد منهم من يرفع المسك في « كان » ولا ينصبه في « ليس » دليلٌ على أن « ليس » ههنا حرفٌ لا عمل لها .

وبهذا يبطل قولُك : إنه لو كان على إضمار(أفخره)في الوجه الأول ، أو إضمار مرغوباً فيه أو مفضّلاً في الوجه الثّاني لوجب مثل ذلك في « كان » فيقال : « ما كان الطِّيب إلا المسك » على تقدير : إلاّ المسك أفخرُهُ ، أو على تقدير غير المسك مفضّلاً أو مرغوباً فيه .

ولو وجَّهْت أيها المتعسّف هذه المسألة بما وجّهَهُ النّحويون لأرَحتْ واسترحت ، وهو أن تجعل الطِّيب اسم ليس وإلاّ المسك بدل منه ، والخبر محذوف ، وتقديره : « ليس في الدّنيا الطِّيب إلا المسك .

وعلى ذلك حملوا قول الشّاعر :

٥٩٧ =لَهَفِي عليك لِلَهْفَةٍ من خائفٍ
يبغي جِوارَك حين ليسَ مُجِيرُ[1]

(١) نسبة الأمير في حاشيته على المغنى ٢/ ١٦٨ إلى : شمردل بن شريك .
وهو من شواهد: المغنى ٢/ ٧٠٠، وأوضح المسالك رقم ١٠٩، والعينيّ ٢/ ١٠٣، والخزانة ٢/ ١٤٦، والتصريح ١/ ٢٠٠، والأشموني ١/ ٢٥٦، والهمع والدرر رقم ٣٨٠. وروى في الهمع والدرر: «لات مجير» وفي حاشية الصبان ١/ ٢٥٦: لَهَفى بفتح الهاء من باب فرح أي حزنى مبتدأ خبره: «عليك» أو: لِلَهفى» أي لأجل لهفة أتحزّن عليك لأجل تحزّن الخائف الذي يطلب جوارك أي إغاثتك».

يريد : حين ليس في الدنيا مجيرٌ .

وقد أجاز أبو عليّ أن تكون اللاّم في الطّيب زائدةً على حدّ زيادتها في قولهم : «ادخلوا الأولَ فالأوّلَ»، فيصير التّقدير : « ليس طيبٌ إلاّ المسك » على تأويل : « ليس في الوجود طيبٌ إلاّ المسك » أي أن كُلّ طيب غير المسك فليس بطيب ، على طريق المبالغة في وصف المسك .

وبالجملة فإن هذا القول الذي ذهب إليه النّحويون لا يصح بما حكاه سيبويه من قولهم : وما كان الطيب إلا المسك على ما قدّمت ذكره .

وليس ذلك لغتين ، فيقال : أنّ ليس الطيب إلا المسكُ لغة قوم ، وما كان الطيب إلاّ المسكَ لغة قوم آخرين ، بل القوم الذين يقولون : ليس الطّيب إلا المسكُ فيرفعون هم القائلون وما كان / [٣ / ١٦٩] الطيب إلا المسكَ فينصبون ، على ما حكاه سيبويه .

وبهذا السبّب توقّف من حمل ليس في لغتهم على أن فيها إضماراً .

وهذه اللّغة ليست هي المشهورة ، وليس الشّاذ النادر الخارج عن القياس موجب إبطال الأصول .

المسألة الرابعة
[في نصب « كلالة »]

قال أبو نزار : قال الله عز وَجلّ : « وإن كان رَجلٌ يورث كلالةً »[1] : وقد ذكر في نصب « كلالةً » أشياء كلّها فاسدة . وخلط ابن قتيبة غاية التخليط .

والذي يقال : إن الكلالة قد فُسِّرت بتركة ليس فيها ولد .

ولا جرَم أن الإعراب ينطبق على هذا ، فإن المعتاد أن الإنسان إنما يدأب ليترك لولده بعد موته ، فإذا حضر الموت ولا ولد له ظهر تعبُهُ .

فقوله : « يورث » يقدر بعده : كالاً وكلالَةً ، فإنّ كَلاً قد جاء بمعنى : تَعَبٍ ، والمعنى : يورث في حال ظهور تعبه.

وكلالةً وكلالٌ مصدر كَلّ ، وقد قال سيبويه : إنّ تاء التأنيث تدخل على المصادر المجرّدة ، وذوات الزوائد دخولاً مطّرداً ، فهي تدل على المرة الواحدة.

(١) النساء / ١٢

وينصب « كلالة » ، لأنه مصدر منقلب عن حال . وما أكثر ذلك في كلامهم ، ومنه :

٥٩٨ = * أرسلها العراك [1] *

فقال الرّاد عليه : يا هذا ، غلطت أولاً في التّلاوة بإسقاط الواو من قوله عز وجل : « وإن كان رجل » .

ثم قلت : إن العلماء قد ذكروا في نصب « كلالة » أشياء جميعها عندك فاسدٌ ، وأن تَخَبُّط ابن قتيبة فيها على تخبيطهم زائد .

وسأبيّن صحة أقوال العلماء فيها ، وأن الفساد إنما جاء من قلة فهمك لمعانيها :

لأبي الطيب :

٥٩٩ = وَمْـن يَكُ ذا فَم مُرٍّ مريضٍ
يَجِـدْ مُرًّا به المـاءَ الزُّلالا [2]

---

(١) قطعة من بيت للبيد ، البيت بتمامه :
فأرسلها العِراك ولم يَذُدها ولـم يشفـق على نَغَص الدّخالِ

انظر ديوان لبيد / ٨٦ ، والخزانة ١ / ٥٢٤ ، وابـن يعيش ٢ / ٦٢ ، والهمع رقم ٥٣١ .

(٢) انظر ديوان المتنبي ٣ / ٣٤٤ ، وهـو من قصيدة يمـدح بهـا بدر بن عمّار ، مطلعها .
بقائي شاء ليس هُمُ ارتحالا وحُسْنَ الصّبر زمُّـوا لا الجِمالا

اعلم أن الكلالة فيما نحن بصدده هي في الأصل ، مصدر قولك : كَلّ الميْتُ وَيكِلّ كلالةً فهو كَلٌّ ، وذلك إذا لم يرثه ولدٌ ولا والدٌ .

وكذلك أيضاً يقال : هو رجل كَلٌّ إذا لم يكن له ولدٌ ولا والد ، فهذا أصل الكلالة أعني كونها حدثاً لا عَيْناً، ثم يوقعونها على العَيْن، [٣ / ١٧٠] ولا يريدون بها الحدَث كما يفعلون ذلك بغيرها / من المصادر فيقولون : هذا رجل كلالةٌ أي كَلّ كما يقولون : عدْلٌ أي عادلٌ .

وعلى هذا الوجه حمل جمهور العلماء وأهل اللغة قول الله عز وجل : « وإن كان رَجُلٌ يُورَثُ كلالةً » ، فجعلوا الكلالة اسماً للموروث، ولم يريدوا أنها بمعنى الحَدَث ، فيكون نصب كلالةً على هذا من وجهين :

أحدهما : أن يكون خبر كان .

والثاني : أن يكون حالاً من الضّمير في « يُورَث » على أن تقدر كان هي التّامة ، فيكون التقدير فيه : وإن وقع أو حضر رجلٌ يُورثُ كلالةً أي كَلّ .

وعلى هذين الوجهين أعني في نصب « الكلالة » ذهب أبو الحسن الأخفش .

واختار غيره : أن تكون الكلالة في الآية على بابها ، أعني أن

تكون اسماً لِلْحَدث دون العَيْن ، فيكون انتصابها أيضاً من وجهين :

أحدهما : أن تكون من المصادر التي وقعت أحوالاً نحو جاء زيدٌ رَكْضاً ، والعامل فيه « يورث » على حدّ ما تقدّم ، وكلالةً ههنا مصدر في موضع الحال ، كما كان في قولهم : «هو ابنُ عَمِّي دَنِيَّةً[1]» .

والوجه الآخر : أن يكون انتصاب « كلالة » في الآية انتصاب المصادر التي لم تقع أحوالاً ، ويكون في الكلام حذف مضاف ، تقديره يورث وراثةَ كَلالة .

وعلى ذلك قولهم : وَرِثْتُه كَلالةً ، وقول الفرزدق :

٦٠٠ =ورثتم قَناة الدِّين لا عن كَلالَةٍ
عن ابني منافٍ عَبد شَمْسٍ وهاشمِ[2]

أي ورثتموها عن قُرْبٍ واستحقاقٍ .

فهذه أربعة أوجه من كلام العلماء في نصب الكلالة ، لا شُبْهة

---

(١) الدَّنِيّ : القريب غير مهموز . والدنيء بمعنى الدّون مهموز .

(٢) ديوانه ٢ / ٣٠٩ ، وروايته :

ورثتم فتاة الملك غير كلالة عن ابن منافٍ عبد شمس وهاشِم

وهو من قصيدة يمدح بها سليمان بن عبد الملك ، ويهجو قيساً وجريراً ، ومطلعها .

تحِنُّ بزوراء المدينة ناقتي حنين عجولٍ تبتغي البوّ رائم

والبوّ : ولد الناقة .

فيها ، ولا إنكار على مستعمليها .

وقد أجاز قوم من أهل اللغة أن تكون الكلالة اسماً للوارث وهو شاذٌّ ، فإن صحّ جاز أن يكون انتصابُها على ما انتصب عليه أوّلاً ، وهو أن يكون خبر كان أو حالاً من الضمير في « يورث » ، إذا جعلت « كان » تامة ، إلا أنه لا بُدّ من تقدير حذف مضاف ، تقديره : وإن كان الميّتُ ذا كلالةٍ .

وهذا كلّه واضحٌ بيّن بعيدٌ من التخليط والإشكال .

[٣ / ١٧١] والكلام الذي هو جدير بالنبذ والرفض هو قولك : إنّ / الكلالة قد فُسِّرتْ بتركةٍ ليس فيها ولد ، وإن المعتاد أنّ الإنسان إنما يدأب ليترك لولده بعد وفاته ، فإذا حضره الموت ولا ولد له ظهر تعبُه ، ثم ذكرت بعد ذلك أنها من المصادر المنصوبة على الحال فنقضت كلامَك ، وأوجبت على سامعك ملامَك ، وذلك أنك زعمت أن الكلالة قد فسرت بتركة الميّت . وهذا مذهب من يجعل الكلالة اسماً للوارث دون الموروث ، فتكون على هذا اسماً للشخص دون الحدث، ثم قلت: إنها من المصادر المنصوبة على الحال، وإذا كانت مصدراً فهي اسم للحدث، فهذا تناقض بيّن. وقلت: إن الكلالة مشتقة من كَلّ إذا تعب، وإن التّقدير: يورث ذا كلالةٍ، فغلطتَ وَوهِمْت، وفي مهمامه الجهالة هِمْت.

ولو كانت الكلالة مصدر « كَلّ » إذا تعب لكان اسم الفاعل منها كالاً أو كليلاً . ولجاز في المصدر أن يقال : كلًّا وكلولاً »

والمعروف عند أهل اللغة إنما هو كَلٌّ ، لأنه يقال : « رجل كَلٌّ » لا ولد له ولا والد . وقد كَلّ ، عمل كلالةً ، فلما ألزموا المصدر الكلالة واسم الفاعل عُلِم أن الكلالة ليست مصدراً لِكَلّ : إذا تَعِب .

وأمّا قولك : إن المعتاد في الإنسان أنه إنما يدأب ليترك لولده ، فإذا حضر الموت وليس له ولد ظهر تعبُه فهو ـ بحمد الله ـ كلامٌ غير مُحَصّل ، وذلك أنه إذا كان إنما يَتْعب لولده ، فينبغي إذاورث كلالةً أن لا يكون[1] له تعب إذْ لا ولدَ له .

وأما قولك : إن سيبويه قال : إن تاء التأنيث تدخل على المصادر المجرّدة وذوات الزّيادة دخولاً مطّرداً ، فهي تدلّ على المرّة الواحدة ، فهذا منك غلط فاضح ، وطريق وهمك فيه بيّن واضح ، وذلك أنك بَيّنت أن الكلالة مصدر كَلّ : إذا تعب ، ثم وقع في نفسك أنه لا يجوز أن يكون مصدر كَلّ إلا الكلالة ، فقلت : لا ينكر دخول الهاء ، لأنّ سيبويه قد أجاز دخولها على المصادر ، فغلطت في ذلك من وجهين :

أحدهما : أن المرّة الواحدة في باب المصادر الثّلاثية إنما بابها

(١) في ط : « أن يكون » بحذف « لا » النافية ، صوابه من المخطوطات .

الفَعْلة كضربته ضَرْبة ، وذلك هو المطّرد فيها

وأن المصدر الذي هو الجنس يختلف إلى أوزانٍ مختلفة ، ألا ترى أنك تقول : قعدت تعوداً ، وجلست جلوساً ، ولا يجوز / غير ذلك ، لا تقول : جلست جُلوسةً ، ولا قعدت قعودةً . [٣ / ١٧٢]

ولو كانت الكلالة يرادبها المرّة الواحدة لم يَجُز هنا إلا الكَلّة .

والوجه الثاني : من غلطك هو جهلك بكون الكلالة جنساً لا واحداً من جنس ، يراد بها المرّة . وذلك قول الأعشى :

٦٠١ = فاليت لا أرثي لها من كَلالَةٍ
ولا مِنْ حَفًى حتى تزورَ مُحَمَّدا[1]

ألا ترى أنّ الكلالة هنا بمعنى الكَلال ، وليس يراد بها المرّة الواحدة .

وأما قولك : إن الكلالة مصدر منقلب عن حالٍ ، فكلام بيّن الاضطراب ، مبنّي على غير الصّواب ، إذ المصدر إذا صار حالاً ، فإنما يقال : انقلب إليها ، لا انقلب عنها ، لأنه منتقل عن انتصابه ، على أنه مفعول مطلق إلى انتصابه على أنه حال .

---

(١) ديوانه / ٤٨ . من قصيدته المشهورة التي مطلعها :
ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا وعادك ما عاد السّليمُ المسهّدا
من شواهد : ابن يعيش ١٠ / ١٠٠ ، ١٠٢ .

المسألة الخامسة

[في بناء شوى على مثال عُصفور]

قال أبو نزار قال سيبويه : لو بَنَيْتَ[1] مِنْ : « شوى » مثل : « عُصْفور » لقلت : شُوَوِيٌّ .

ووجه مذهبه : أن الأصل : شُوْيُوِيٌّ لاخلاف فيه ، فهو يقلب الياء الأولى واواً كما يفعل في : رحَيّ فإنه رَحَوِيّ ، ثم يفتح الواو قبلها وما قلبها[2] : واواً إلاّ معتزماً كسَرها كما في النّسب. فلمّا فعل ذلك انقلبت الواو التي بعدها ياءً .

وهذا لا يليق بصنعة البناء ، ولا يجوز أن يتظاهر بهذا مَنْ له صنعة تامّة وقوّة في علم التصرّيف .

والذي ذكره سيبويه لا يشهد له أصلٌ ولا يناسب الصّنعة ، وإنما هو تحكّم منه ،

والصّحيح أن يقال : إن الأصل شُوْيَوْيٌ ، ويجب أن يمضي القياس في قلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياءين وسبقهما

(١) في ط : « بنيب » بالباء في آخره ، تحريف واضح .
(٢) في ط : « وما قبلها » بتقديم الباء على اللام ، تحريف .

بالسكون[1] فصار إلى : «شُيٌّ» ، فاختزلت له حركة الياء الثّانية ، وهي الضّمة ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، ثم حذفت الياء الأخرى ، لأنه بقي ساكنان أيضاً فبقي: «شُيٌّ» فقلبت الضّمة التي على الشّين إلى الكسرة فصار إلى: «شِيٌّ» ، كما فعلوا في «بِيض» جمع : «أبيض» ، وإنما هو بُيْض بضم الباء ، ثم كسرت الباء لمجاورة الياء.

[٣ / ١٧٣]　فإن قلت: فقد اجحفت[2] بالكلمة بهذه الحذوف./

قلتُ: العرب تمضي القياس ، وإن أفضى إلى حذف معظم الكلمة ، وشواهد ذلك كثيرة.

قال الرّاد عليه: يا هذا لقد خضت بحراً لَسْت من خُوّاضه ، وركبت جامحاً لست من رُوّاضه ، ، إنك نقلت هذه المسألة عن سيبويه فحرّفت وخرّفت وأحلت[3] ؛ إذ عليه بخطابك أحلْت

وأنا أنصُّ كلام سيبويه ثم أظهر بعد ذلك فساد ما ذهبت إليه ، وأوجّه هذه المسألة على الوجه الصّحيح المطّرد الجاري على طريق كلام العرب بمشيئة الله وعونه.

أما نّص كلام سيبويه فيها فهو[4]: «وتقول في فُعْلول من:

---

(١) في ط : « بالكون » مكان : « بالسّكون » .
(٢) في ط : « أجحقت » بالقاف ، تحريف .
(٣) « أحلْت » الأولى معناها : أفسدت ، وقد سبق تفسيرها في مواضع عدّة .
(٤) انظر نصّ سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٩٣ .

شَوَيْتُ وطَوَيْتُ: شُوَوِيَ، وطُوَوِيٌّ، وإنّما حذفها- وقد قلبوا الواوين -: طُيٌّ، وشُيٌّ، ولكنك كرهت الياءاتَ كما كرهتها في حَيٍّ حين أضفت إلى حَيَة فقلت: حَيَوِيّ».

وهذا كلام قد جمع مع الاختصار البيان فاستغنى عما أوردته في توجيهك بزعمك من الهذيان.

وأمّا قولك: والصحيح في هذا شُوْيُوي، ويجب أن يجيء في القياس في قلب الواوين ياءين، فيصير: شُيّ، ثم تختزل حركة الياء الثانية، وهي الضّمة، ثم تحذف لالتقاء الساكنين، ثم تحذف الياء الاخرى لالتقاء الساكنين، فيصير إلى شُيٌّ، ثم تكسر الشين فيصير إلى شِيٍّ كما فعلوا في «بيض». فإنك صرفت هذا التصّريف عن وجه الصّواب، وأتيت فيه بما لا يصدر مثله من ذوي الألباب ما خلا قولك: إن الواوين قلبتا ياءين لاجتماهما مع الياءين، وسبقهما بالسكون وهو قول سيبويه الذي بدأنا به.

ألم تعلم أنه تقرّر عند جميع النحويين أن كلّ اسم كانت فيه ياء أو واو، وسكن ما قبلهما، أنّ حركتهما لا تختزل لا ماً كانت أو عيناً.

فمثال اللام قولنا: ظَبْيٌ ودَلْوٌ، وكُرْسيٌ وعدوٌ.

ومثال العين أبْيُتٌ، وأعْيُنٌ، وأدْوُرٌ، وأسْوُقٌ، وأعْينه وإخْوتُه، ومِخْيَط، ومِقْوَل.

[٣ / ١٧٤] وربما نقلوا حركة الياء / أو الواو إلى السّاكن الذي قبلهما إذا كان يقبل الحركة وذلك مثل : مَعيشة ، ومَشُورة .

ولهذا قياسٌ[١] يذكر في التصريف فيعلم بهذا فساد قولك : إن حركة الياء اختزلت مع كون ما قبلها ساكناً: وقد تقرّر[٢] أنه إذا سكن ما قبل الياء والواو في هذا النحو فُتِحتا ، وإنّما تختزل حركة الياء إذا انكسر ما قبلها في مثل القاضي ، فإن الياء تكون ساكنة في الرّفع والجرّ لثقل الحركة عليها مع كسر ما قبلها . ولو سكن ما قبلها لفُتِحَتْ .

وكذلك الواو أيضاً تختزل حركتُها إذ يضمّ ما قبلها[٣] في مثل : نغزو ، والأصل فيها أن تكون متحرّكة إلا أنه كره ذلك فيها لِثقَل الضّمة عليها مع تحرك ما قبلها .

وإذا ثبت فساد هذه المقدّمة فسد ما بنيته عليها من الحذوف المجحفة الملبسة التي يمنعها جميعُ النّحاة .

ثم قلت : العرب تمضي القياس وإن أفضى إلى حذف معظم حروف الكلمة ، فليس هذا القول بصحيح على الإطلاق ، إنما ذلك

---

(١) في ط : « وهذا أقياس » تحريف

(٢) في ط : « وقد تقر » بإسقاط الراء الثانية ، تحريف .

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : « إذ لا يضم » بزيادة « لا النافية » والأسلوب يقتضي إسقاطها ، وقد أشار إلى ذلك مصحح طبعة حيدر أباد الثانية في الهامش .

في مثل الأمر من : « وعى » و« وشى » ، فإنه يرجع إلى حرف واحد من قِبَل أن فعل الأمر من كل فعل معتلّ اللام لا بدّ من حذف لامه .

وكلّ واو وقعت بين ياء وكسرة في مثل يعد ، ويزن ، فلا بُدّ من حذفها بالضّرورة ، فأدت إلى ذلك مع زوال اللّبس .

وأمّا مثل : قاول وبائع وما يجري مجراه فليس فيه ضرورة موجبة للحذف كوجوبه في الأمر من وعى ، ووشى .

ثم قال الرّاد : اعلموا أنّ معرفة هذه المسألة إنما تصحّ بعد معرفة النسب إلى حَيّة ، فإذا عرف كيف ينسب إليها عرف كيف يبني من شوى مثل عُصْفور ، وذلك أن قياس النّسب إلى حَيّة يوجب أن يقال فيها على الأصل : « حُيَيّ » فتدخل ياء النّسب المشددة على ياء حيّة المشدّدة ، فيجتمع أربع ياءات إلاّ أن العرب كرهت اجتماع الياءات ففتحوا الياء الأولى السّاكنة ، لتنقلب الياء الثانية ألفاً لكونها قد تحركت وانفتح ما قبلها ، فإذا صارت ألفاً على هذه الصورة وهي : / « حَيَايَ » [٣ /١٧٥] وجب قلب الألف واواً ، لأنّ ياء النسبة لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً ، والألف لا تقبل الحركة ، وإذا لم يمكن تحريكها وجب أن تقلب إلى حرف يقبل الحركة وهو الواو كما فعلوا ذلك في ، رحى ، وعصا حين قالوا : رَحَوِي وعَصَوِيّ ،

وإنما لم يقلبوها ياءً كراهةَ اجتماع ثلاث ياءات ، فقد صار

الأصل في « حَيَويّ: حَيّيّ [١]، وحيايّ، ثم حيويّ.

فهذا هو الأصل المطّرد الجاري في كلام العرب .

وعلى هذا لا يصحّ[٢] لكم : كيف يبنى من شَوْيت مثل عُصْفور ؟ وذلك أن حقّه إذا جاء على الأصل : شُوَيُويٌ ، ثم يجب قلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياءين ، وسبقهما بالسّكون ، فيصيرْ شُيّيٌ مثل قولك:حيٌ وحُيّيٌ قد وجب فيه تحريك الياء السّاكنة بالفتحة ، ثم قلب الياء الثانية ألفاً ، ثم قلبها واواً بعد ذلك إلى أن صارت إلى قولنا : حَيِويّ .

وكذلك في قولهم: شُيَيٌّ، فتحوا الياء الأولى السّاكنة، فلما تحرّكت عادت إلى أصلها، إذ أصلها أن يكون واواً، لأنها عين الكلمة مِنْ: «شوى».

وإنما قلبت ياءً لسكونها فقلت: شُوويّ، ثم قلبت الياء الثانية ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت: شوايّ،ثم وجب قلب الألف واواً لمشابهة الياء المشدّدة التي بعد الألِف الياءَ المشدّدة التي للنسب.

فلمّا كانت ياء النّسبة تقلب الألف واواً في مثل : رَحوِي إذا نسب إلى « رحى » ، فكذلك تُقْلَبُ هذه الياء المشدّدة الألف واواً ،

(١) «حيي» سقطت من النسخ المخطوطة.
(٢) في ط : « يصح » بدون لا النافية ، تحريف

وإن لم تكُنْ لِلنّسب ، لأنها صورتها في مثل هذا الموضع ، فلذلك قُلب شُووي ، والأصل : شُيَىّ [1] ثم ، شويٌّ ، ثم شوايٌّ ، ثم شُوَوِيّ على مساق الأمر في النّسب إلى حيّة .

فهذا الذي عليه جميع فضلاء النّحاة ، ولم نعلم أن أحداً منهم تعدّاه إلى سواه .

---

(١) وضح هذه الصيغة أبو عثمان المازنيّ ، فقال : وتقول في : فُعْلُول من شويت : شُوَوِيّ . . . وكان الأصل : شُوْيُويٌّ . . . فقلبت الأولى ياءً ، لأن بعدها ياءً متحركة ، وقلبت الواو الأخرى ياء للياء التي بعدها أيضاً ، فاجتمع أربع ياءات ، فصار بمنزلة : « أُمَيِّيٌّ » ، فكأنها : شُيِّيٌّ . . . ففعلت بها ما فعلت بـ « أميّة » حين نسبت إليها »

وقال ابن جنى شارحاً :

أصل هذه : شويُويٌّ . . . لأن واو فعلول تقع بين الياءين ، وهما اللاّمان ، ثم صارت : « شُوُيِيٌّ » ثم : « شُوِيِيٌّ » ثم : شُيِّيٌّ » . . . فصارت بمنزلة النسب إلى : « حيّة » ، فحركت عين الفعل لتنقلب اللام ألفاً ، كما فعلْت ذلك حين قلت : « حَيَوِيٌّ » فلما تحركت العينُ رجعت واواً ، لقوتها بالحركة ، فصارت في التقدير : شُوايٌّ ، ثم قَلبْتَ الألفَ واواً ، كما فعلت في : رَحَوِيٌّ .

فالواو الأولى في : « شُوَوِيٌّ » هي الواو الأصليّة ، لمّا تحركت رجعت .

والواو الثانية بعدها إنما هي بدلٌ من الألف ، التي كانت بدلاً من الياء ، التي هي اللاّم الأولى » . انظر المنصف ٢/ ٢٧٧ ، ٢٧٨

المسألة السّادسة
[في التضمين]

قال أبو نِزار: قد شاع في كلام العرب حَمْل الشّيء على معناه لنوع من الحِكمة ، وذلك كثير في القرآن العزيز ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وقد أحْسَن بي ﴾[1] بمعنى : لَطُف بي ، وكذا قوله : ﴿ وكَم أهلَكْنا من قريةٍ بَطِرَت مَعِيشَتَها ﴾[2] ، فإنّ ابن السرّاج حمله على المعنى ، لأنّ من بَطر فقد كره . والمعنى كَرِهت مَعِيشَتها. وهذا أكثر من أن / يحصى . وعليه قول المتنبي : [٣ / ١٧٦]

٦٠٢ = لو استَطعْتُ رَكِبْتُ النّاس كُلَّهُمُ
إلى سعيدِ بنِ عبدالله بُعْرانا[3]

---

(١) يوسف / ١٠٠

(٢) القصص / ٥٨ .

(٣) انظر ديوان المتنبي ٤/ ٣٥٥ . من قصيدة يمدح بها أبا سهل سعيد بن عبد الله بن عبيد الله بن الحسن الأنطاكي ، ومطلعها

قد علّم البينُ منّا البينَ أجفانا
تَدْمَى وألّفَ في ذا القَلْب أحزانا

وبعرانا: جمع بعير، وهو حال من الناس. قال الواحدي: يقول: لو قدرت لأظهرت ما وراء ظواهرهم من المعاني البهيميّة، وإظهار ذلك بإجرائهم مجرى سائر الحيوان بالركوب وإنما كنت أفعل ذلك لأنه لا عقل لهم». انظر هامش الديوان ٤/ ٣٥٦.

قالوا : معناه لو استطعت « جعلت » الناس بعرانا ، فركبتهم إليه، لأنّ في « ركبت » ما يُؤدِّي معنى : « جعلت » وليس في « جعلت » معنى « ركبت » .

فقيل في جوابه غيّرت لفظ التّلاوة ، ونقلت معنى الكلمة عما وُضعت له .

أما لفظ التّلاوة فهو ﴿ وقد أحسن بي ﴾ .

وأمّا نقل الكلمة فهو تأولك « أحسن بي » على لطف بي ، وإنما حملك على ذلك أنك وجدت أحسن يتعدّى بإلى في مثل قول القائل : وقد أحسنت إليه ، ولا يقول : قد أحسنت به ، وجهلت أن الفعل قد يتعدّى بعِدّة من حروف الجرّ على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل ، لأن هذه المعاني كائنة في الفعل ، وإنما يُثِيرُها ويُظْهرها حروف الجَرّ ، وذلك أنك إذا قلت : خرجت ، فأردت أن تبيّن ابتداء خروجك قلت : خرجت من الدار ، فإن أردت أن تبيّن أن خروجك مقارن لاستعلائك ، قلت : خرجْتُ على الدّابة ، فإن أردت المجاوزة للمكان ، قلت : خرجت عن الدار وإنْ أردت الصّحبة ، قلت : خرجت بسلاحي ، وعلى ذلك قول المتنبي .

٦٠٣ = أسيرُ إلى إقطاعِهِ في ثيابِهِ
على طِرْفِهِ مِنْ داره بحُسامِهِ[1]

(١) انظر ديوانه ٤/ ١٥٥ .من قصيدة يمدح بها سيف الدولة ، وقد خرج إلى =

فقد وضح بهذا أنه ليس يلزم في كل فعل أن لا يتعدّى إلاّ بحرف واحد ، ألا ترى أن « مررت » المشهور فيه أن يتعدّى بالباء نحو : مررت به ، وقد يتعدّى بإلى وعلى ، فتقول مررت إليه ، ومررت عليه .

وكذلك قوله سبحانه : ﴿ وقد أحسن بي ﴾ وذلك أن الباء قد جاءت متّصلة بحَسُن وأحسن ، فتقول حَسُن به ظَنّي ، ثم تنقله بالهمزة أحسنت به الظّن . وكذلك في الإساءة ، فيكون التقدير في الآية : وقد أحسن الصّنع بي ، ثم حذف المفعول لدلالة المعنى عليه ، وحذف المفعول في العربيّة كثير .

من ذلك قوله تعالى : ﴿ وأمر بالمعروف وانْه عن المنكر ﴾[1] ، يريد : وأمر الناس بالمعروف،وانههم عن المنكر .

= إقطاعٍ قطعه إيّاه بناحية معرّة النعمان،ومطلعها :

أيا راميا يُصْمي فؤادَ مَرامِهِ تُربِّي عداهُ رِيشَها لسهامِهِ

وهو البيت الذي قبل الشاهد .

وفي هامش الديوان : يقال : أقطعه أرض كذا : إذا جعل له غلتها رزقاً ، والإقطاع : اسم لتلك الأرض من التسمية بالمصدر . والطِّرف : الفرس الكريم ، والحسام : السيف القاطع يقول : إنّ جميع ما أتصرّف فيه ، ويضاف إليّ من أرض وثياب وخيل ومنازل وسلاح فهوله، وصل إليّ من نعمته .

(١) لقمان / ١٧

وكذا قوله تعالى : ﴿ رَبِّيَ الذّي يُحْـيِ ويُمِيت ﴾[1] أي يحيى الموتى ، ويميت الأحياء فيصير المعنى في قوله تعالى / : ﴿ وقد[2] أحسن بي ﴾ أي أوقع جميل صنعه بي . وإذا عدّيته بإلى يصير المعنى فيه الإيصال فإنه قال : أوصل إحسانه إليّ ، والمعنى متقارب ، وإن كان تقدير كلّ واحد منهما غير تقدير الآخر . [٣ / ١٧٧

فليس ينبغي أن يحمل فعلٌ على معنى فعل آخر إلا عند انقطاع الأسباب الموجبة لبقاء الشيء على أصله كقوله تعالى : ﴿ فَلْيحـذَر الّذين يُخالِفون عن أمرِه ﴾[3] .

والشائع في الكلام يخالفون أمره ، فحمل على معنى : يَخْرجون عن أمره ، لأن المخالفة خروج عن الطاعة .

وكذا قوله تعالى : « ﴿ وإذا قرىء القرآن فاسْتمعوا له ﴾[4] والشائع في الكلام فاستمعوه ، وإنما حمل على معنى : أنْصِتوا .

قال : وأمّا قولك في بيت أبي الطّيب : إنه على معنى : «جعلت»، فيصير (ركبت) قد تعدّى في هذا الموضوع إلى مفعولين فهو غلطٌ منك .

وإنما غلطك في ذلك أنك رأيت « بُعْر أنا » اسماً جامداً لا يصحّ

---

(١) البقرة / ٢٥٨

(٢) في ط : « الذي» مكان «قد » تحريف .

(٣) النّور / ٦٣

(٤) الأعراف/ ٢٠٤

نصبه على الحال ، وإنما ينصب على الحال عندك ما كان مشتقًّا من فعل كضاحكٍ ، ومسرعٍ . وهذا وهمٌ منك .

وهَبْ أنا سَلّمنا لك هذا التوجيه الـذي وجّهـت به بيتـه هذا ، فكيف تصنع في بيته الآخر :

وهو قوله :

٦٠٤ = بَدَتْ قمراً ومَالَـتْ خُوْطَ بانٍ
وفاحـتْ عَنْبَـراً وَرَنَـتْ غَزالاً (١) ؟

أتراك تجعل هذه المنصوبات كلها مفعولات ، وتتصيّد في كُلّ فِعْل من هذه الأفعال معنًى يصير به متعدِّياً إلى مفعول به ؟

وكيف تصنع في قولهم : « بعت الشّاءَ شاةً بدرهم » ، وبيّنت له حسابَهُ باباً باباً ، « وكلّمتُه فاه إلى فيّ » ؟

فهذه الأسماء الجامدة كلّها عند النحويين أحوال ، ويكون تقدير

---

(١) للمتنبّي ، ديوانه المتنبي ٤/ ٣٤٠ .
وفي هامشه : الخوط : الغصن الناعم ، ورنت نظرت ،والمنصوبات في البيت أسماء وضعت موضع الحال ، كأنه قال : بدت مشرقة ، ومالت متثنّية ، وفاحت طيباً ، ورنت مليحة .من شواهد : ابن الشجريّ ٢/ ٢٧٤ ، والخزانة ١/ ٥٣٧ . وفي ابـن الشجـري : « ماسـت » مكان : مالـت ، والميس والميسان : مشيٌ فيه تبختر. ونظير هذا البيت قول الآخر .
سَفَـرْن بدوراً وانتقبـن أهلّةً ومِسْـنَ غُصوناً والْتَفَتْن جآذرا

قوله : بدت قمراً : مضيئةً كالقمر ، ومالت خُوط بان:متثنيةً ، وفاحت عَنْبَراً ، أي طيّبة النشر كالعَنْبَر ، ورَنت غزالاً ، أي مليحة النظر كالغزال .

ومما يدلّك على أنها أحوال دخول واو الحال عليها إذا صارت جملة كقولك: بدت وهي قمرٌ، ومالت وهي خُوطُ بان ، وكذلك بيّنت له حسابه باباً باباً ، المعنى : مُبوّباً مفصّلاً ، وبعت الشاء شاةً بدرهم أي مسعّراً .

ويكون قول أبي الطّيب على ذلك : ركبت النّاس بُعراناً بمعنى : مركوبين لي ، وحاملين .

ومما يدلّ على أن « بعراناً » حال لا مفعولٌ ثانٍ للجعل كونه يجوز إسقاطه / ولو كان مفعولاً ثانياً لم يجز إسقاطه ، ألا ترى أنه لو [٣ / ١٧٨
قال : ركبت الناس كُلّهم إلى سعيد لم يحتج إلى زيادة .

ولو قال : جعلت الناس كلهم إلى سعيد وسكت لم يتمّ الكلام .

وهذا مما يشهدُ بفساد ما ذهبت إليه .

وأيضاً ، فإن الركوب لم يجيء في كلام العرب بمعنى الجَعْل كما جاء التّرك مثل قول الشاعر :

٦٠٥ = * وقَدْ تَرَكْناهُمُ لَحْماً على وَضَم[1] *

فعدّى تركت لمّا حمله على معنى : جَعَلْت ، فأمّا الركوب بمعنى الجَعْل فليس بموجود في شيءٍ من كلام العرب .

(١) الوضم : كل شيء يوضع عليه اللحم من خشب .
وفي أساس البلاغة / ٦٨٠ : ومن المجاز : لحمٌ على وضَمٍ للذّليل .

المسألة السابعة

[في : إلاّدو فلاده]

قال أبو نزار: وهذه المسألة سئلت عنها بغزنة[1] لمّا دخلتها فبيّنت مُشكلها للجماعة وأوضحتها ، وذلك أني سئلت عن قول الراجز :

٦٠٦ = * وقُوَلٌ إلاّدَو فَلادَوِ[2] *

---

(١) مدينة واسعة في خراسان .

(٢) في الخزانة ٣/ ٩٠ قال البغداديّ : هو مثلٌ وقع في قطعة من رجز لرؤبة بن العجاج ، يورد النّحويون منه أربعة أبيات وهي :

فاليومَ قد نهنهى تَنهنهي وأوَلُ حلم ليس بالمسفَّهِ
وقولٌ إلادو فلادهِ وحقّةٌ ليست بقول التَّرّهِ

وصف قبل هذه الأبيات شبابه ، وما كان فيه من مغازلة الغواني ، ومواصلة الأماني إلى أن قال : فاليوم قد زجرني عمّا كنت فيه أربعة أشياء :

الأول : التّنَهنُه ، وهو مطاوع:نهنهته عن كذا فتنهنه ، أي كففته وزجرته عنه فكفّ .

الثاني : أول حلم ، أي رجوع عقل لا ينسب إلى السّفه .

الثالث : عذل القائلين إن لم تتب الآن مع هذه الدواعي إلى التوبة ، فلا تتوب أبداً ، فقوله : « وقُوَّل » على حذف مضاف .

والرابع : حقّةٌ أي خُطّةٌ حقّة ، فالموصوف محذوف وأراد بها الموت وقرْبه ، =

فذكرت أن هذه من باب كلمات نابت عن الفعل فعملت عمله . وبعضها في الأمر وبعضها في الخبر ، نحو : صَهْ ، ومه ، وبَلْه زيد،أو هيهات بمعنى : بَعُد .

و(دهِ) في كلام العرب بمعنى : صَحّ ، أو يَصِحُّ ، ألا ترى أن قوماً جاءوا إلى سطيح الكاهن ، وخبئوا له خَبْأً،فسألوه فلم يُصرِّح، فقالوا: « لاده » ، أي لا يصحّ ما قلتَ .

فقال لهم : « إلاّدَهِ فلادَهِ ، حبَّةُ بُرّ في إحليل مُهْر » ، فأصاب . فكأنه قال : إلا يَصِحّ فلا يَصِحُّ أبداً ، لكنني أقول في المستقبل ما تشهد له الصحة[1]،فكان[2]كما قال . إلاّ أنّ التنّوين الداخل على هذه الكلمة ليس هو على نحو التّنوين الدّاخل على رجلٍ وفرسٍ ، ولكنه تنوين دخل على نَوْعٍ من تَنكير .

قال الرّاد عليه : قولك : «دَهِ» اسم من أسماء الفعل ليس يَصِحّ على مذهب الجماعة ، ومَن له حذق بهذه الصّناعة .

=يقال : حق ، وحقّة ، كما يقال : أهل وأهلة .
والتّرة : اسم مفرد بمعنى الباطل ، يقال : ترّةٌ وتُرّهة وجمع الأول : تراريه ، وجمع الثاني : تُرّهات . وهو أيضاً من شواهد : ابن يعيش ٤/ ٨١ ، واللسان : «دهده» . وانظر ديوان رؤبة / ١٦٦ وهذا الرجز من قصيدة يصف فيها نفسه .

(١) من ط : « ما يشهد له للصّحة » . تحريف .
(٢) ط : « وكان » بالواو .

والصّحيح في هذه الكلمة أنها اسم فاعل مِنْ : دَهِي يَدْهى فهو دهٍ ، وداهٍ ، والمصدر منه الدّهاء والدَّهْيُ. فيكون المراد/ بـ «دهٍ» أنه [٣ / ١٧٩ فَطِنٌ ، لأن الدّهاء: الفطنة وجودة الرّأي ، فكأنه قال : إلاّ أكن دَهِيًّا أي فَطِناً فلا أدهى أبداً .

هذا أصله، ثم أُجْرِيت هذه اللفظةُ مثلاً إلى أن صارت يُعبَّر بها عن كل فعل تغتنم الفرصة في فعله .

مثال ذلك : أن يقول الإنسان لصاحبه وقد أمكنته الفرصة في طلب ثار ، إلاّدهِ فلادِه، أي إلاّ تطلب ثأرك الآن فلا تطلبه[١] أبداً. وهذا الرجز لرؤية . وقبله :

فاليوم قد نَهْنَهنِي تَنهنُهى وأوْلُ حلم ليس بالسُفَّه[٢]

وقُوّلُ إلاّدهِ فلادَهِ

ومعناه : إلاّ تُفلح اليَوم فمتى تفلح ؟ أي إلاّ تنته[٣] فلا تنتهي أبداً .

فهذا معنى : دَهِ في هذا المثل .

وأما اعرابه فإنه في موضع نصب على خبر « كان » المحذوفة ، تقديره : إلاّ أكن دهيّاً فلا أدْهى .

---

(١) في ط : « فلا تطلب » بدون هاء ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في نسخ الأشباه : « علم ليس بالمسنّه » صوابه من الخزانة

(٣) في ط : «أي إلا تغص تنته» بزيادة كلمة : تغص تحريف صوابه من النسخ المخطوطة، والخزانة.

ونظير ذلك من كلام العرب : مررت برجل صالحٍ إلا صالحاً فطالحٌ ، تقديره : إن لا يكن صالحاً فهو طالحٌ . وإنما أسكن الياء وكان من حقها أن تكون منصوبةً مِنْ قِبَل أن الأمثال تتنزل منزلة المنظوم .

وهذه الياء حَسُن إسكانُها في الشّعر كقوله :

٦٠٧ =* يا دار هِنْدٍ عفت إلاّ أثا فيها *[1]

فقد ثبت بهذا أن (دهٍ » اسم فاعل ، لا اسم فعل ، وهي مُعْربة[2] لا مبنيّة ، وتنوينها تنوين الصّرف لا تنوين التنكير .

ويدلّك على أنها ليست من أسماء الأفعال كونها واقعة بعد حرف الشّرط ، ألا ترى أنه لا يحسن إلاّ صهْ فلاصَهْ ، وإلاّمَهْ فلامهْ ، وإلاّ هيهات فلا هَيْهات .

(١) صدر بيت تمامه :

* بين الطّويّ فصاراتٍ فواديها *

وهو للحطيئة . انظر ديوانه / ٢٤٠

وهو من شواهد : سيبويه ٢/ ٥٥ ، والشافية ٤/ ٤١١ .

ومن الشافية : قال الأعلم : الشاهد فيه تسكين الياء من الأثافي في حال النصب حملاً لها عند الضرورة على الألف ، لأنها أختها ، والألف تتحرّك . وقال الجوهري :

والأثفيّة للقدر : أفعولة ، والجمع الأثافيّ، وثقّيت القدر تثفية أي وضعتها على الأثافي .

وقال الأخفش : قولهم أثافٍ لم يسمع من العرب بالتثقيل .

والطوّي : البئر المطوية بالحجارة ، والصارة : رأس الجبل والوادي ، هذا وقد نسبه سيبويه إلى بعض السعديين .

(٢) في ط فقط : «معرفة» تحريف واضح .

المسألة الثامنة

[في تفسير كلمة « غيل » في بيت للأعشى]

قال أبو نزار : أنشدني شيخي الفصيحي للأعشى :

٦٠٨ = آنس طِمْلاً من جديلة مشغوفاً بنوه بالسِّمار غُيُل[١]

فسأل عن «غيل» فقلت قد جاء مادتها[٢] : ساعدٌ غيل[٣]، للممتلىء ألا ترى إلى قوله : / [٣ / ١٨٠]

٦٠٩ = * بيضاء ذات ساعدين غَيْلَيْن[٤] *

(١) لم أجده في ديوان الأعشى على هذه الصورة، والذي في الديوان / ١٥٠ هو :

إني لعمر الذي خطت مناسمُها له ، وسيق إليه الباقرُ الغُيُل

والمراد بالباقر : البقر .

والطِّمل ـ كما في اللسان ـ الفاحش البذيّ الذي لا يبالي ما صنع ، وقيل : اللِّص الفاسق . والطِّمل أيضاً : الذئب.والجديلة : القبيلة والناحية ، وجديلة الرجل وجدلاؤه : ناحيته .

والسِّمار : اللبن الممذوق بالماء . وقيل : هو اللبن الرقيق .

(٢) في ط فقط : «مادبها» بالباء ، تحريف

(٣) في القاموس : والغَيْل بالفتح : السَّعد الرَّيّان الممتلىء

(٤) رجز ورد في اللسان : « غيل » على النحو الآتي :

لكاعبٌ مائلةٌ في العِطْفَيْنْ بيضاء ذات ساعدَيْن غَيْلَيْنْ

أهونُ من لَيلى وليل الزَّيدينْ وعُقَب العيس إذا تمطَّينْ

والسِّمار : اللّبن، كأن يقول: إن بني هذا الصائد امتلئوا من شُرْب اللبن إلا أن الراجز بناه على فِعَال، فقدّر غُيُل على زنة: حِمار وكتاب، ثم جمعه على غُيُل كما قالوا: حُمُر وكُتُب.

فإن قيل: فما سمعنا غِيالاً! قيل: قد أسلفنا أن العرب قد تنطق بجمع لم يأت واحده، فهي تقدّره وإن لم يسمع.

وأجيب بأن يُقال له: قد أتعبت الأسماع بلَغطك وغَلَطك، وأزعجت الطّباع بخطابك[1] وسَقطك.

يا هذا، إن تفسيرك للغُيَل[2] بأنهم الذين امتلئوا من شُرْب اللبن قياساً على الغَيْل وهو الساعد الممتلىء شيءٌ لم يذهب إليه أحد من أهل اللغة. وإنما ذهبوا إلى أن الغيل هو أن تُرضع المرأة ولدَها وهي حامل. واسم ذلك اللبن أيضاً الغَيْل. ولم يقل أحد منهم: إن الغيل هو الامتلاء من شُرْب اللّبن، وإنما فسّرت لفظة الغيل في بيت الأعشى على غير هذا، وهو:

٦١٠ = إنّي لعمرُ الّذي خطّت منا سمُها
تَخْدِي وسيق إليه الباقرُ الغُيُلُ[3]

(١) ط فقط: «بخطائك» بالهمز تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.
(٢) بعده في ط: بزيادة «بضم الفاء والياء» وهو تحريف، وهذه الزيادة انفردت بها ط، ومع ذلك فإنها محرّفة بكلمة: «ضمّ الفاء»، وليس للفاء وجود في النّص
(٣) ديوان الأعشى / ١٥٠.
وهو من شواهد المنصف ٣/ ٤٦ حيث ذكره شاهداً على أن الواحد: غَيُول، =

على وجهين :

أحدهما : أنها الكثيرة من قولهم : غيلٌ أي كثير[1].وقيل الغَيْل : ههنا السّمان ، من قولهم : ساعد غَيْلٌ ، أي سمينٌ .

والغَيْل بمعنى الكثير ، وهو المراد في البيت الأول ، لأنه يصف هذا الصائد بالفقر وكثرة الأولاد ، وأنهم ليس لهم غذاء إلا السّمار وهو اللبن الرّقيق .

وأما قولك : إن غُيلاً جمع غيال ، واحدٌ لم ينطق به فمن أفحش غَلطَاتك ، وأفضح سقطاتك ، بل هو « جمع غَيْل » ، والغَيْل : الماء الكثير وجمعه : غُيُل . ونظيرُه : سَقْفٌ وسُقُف .

وكذلك الغَيْلُ : السِّمار ، واحدها : غَيْلٌ أيضاً[2]. وإنما غَلْطتك في ذلك أن الغالب على « فُعُلٌ » أن يكون جمعاً لِفَعال أو فَعال مثل : حِمار وحُمُر ، وقَذال[3] وقُذُل ، فقضيت أن غُيُلاً جمع : « غِيال »

وأما تفسيرك السّمار بأنه اللّبن على الإطلاق فغلطٌ يجوز على

= وانظر اللسان : غيل برواية « مناشبها » مكان : مناسمها

(١) في القاموس : الغيل بالكسر ويفتح : الشجر الكثير الملتف وأغيلت الغنم : نتجت في السّنة مرتين . وتغيّلوا : كثر أموالهم أو كثروا

(٢) في القاموس : « غيل » : اللبن ترضعه المرأة ولدها ، وهي ترْتى أو وهي حامل . واسم ذاك اللبن : الغيْلُ أيضاً

(٣) القذال كسحاب : جماع مؤخّر الرأس .

مثلك من أهل التحريف .

وإنما صوابه أن تقول : السّمار : اللبن الرّقيق أو اللبن المخلوط بالماء ، لأن / تسمير اللّبن هو خلطه بالماء ، فإن أكثر فيه الماء سموه المُضيح . [٣ / ١٨١]

وتفسير البيت على وجه الصّواب : أنه يصف حِمار وحش أو ثَوْر وحش انس طَمْلاً أي صائداً والطّمل : الذّئب شبهه به .

يقول هذا الثور الوحشي آنس صائداً له عائلةً ، وأطفال ليس لهم غذاء إلّا اللبن المخلوط بالماء ، فهو لذلك أشدّ الناس اجتهاداً في أن ينال صيد الثّور الوحشي ليشبع به عياله وأولاده .

المسألة التاسعة

[في إعراب « غير »من قول الشاعر :غير مأسوف الخ]

قال أبو نزار : وسُئلت في بغداد عن قول الشّاعر :

٦١١ =غير مأسوف على زَمن ينقضي بالهَمّ والحزن[1]

فلم يعرف وجه « غير » وأوّل من أخطأ فيه شيخنا الفصيحيّ فعرّفته ذلك[2]

والذي ثبت الرّأي عليه : أن المعنى : لا يُؤسف على زمن .

فـ «غيرُ» فيه مرفوع بالابتداء. وقد تم الكلام بمعنى الفعل. فسدّ تمام الكلام، وحُصول الفائدة مسدّ الخبر ، ولا خبر في اللّفظ كما قالوا: أقائم أخوك ؟، والمعنى : أيقوم أخوك ، فقائم مبتدأ وسدّ تمام الكلام مسدّ الخبر ، ولا خبر في اللفظ .

فقيل له : قد عجبنا أن أخطأت مرّةً بالصّواب وجريت في توجيه هذه المسألة على سَنَن الإعراب .

---

(١) لأبي نواس ، وبعده :

إنما يرجو الحياة فتىً عاش في أمنٍ من المِحَنِ

من شواهد : ابن عقيل ١/ ٨٩ ، والخزانة ١/ ١٦٧ ، والأشموني ١/ ١٩١ ، والهمع والدرر رقم ٣١٢ .

(٢) في ط : « فعبر فيه » مكان : « فعرفته » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب

المسألة العاشرة

[في قول العرب : جئت من عنده]

قال أبو نزار : تقول العرب : جئت من عنده ، لأنَّ من قضى وَطراً من شخص فقد صار المعنى عنده غير مُهِمٍّ في نظره ، لأن الذي انقضى قد خرج عن حَدّ الاهتمام به ، وبقي اختصاص الشخص بالموضع المختص بـ « مِن » ، كأن الغرض متعلقًا به ، فأردت أن تذكر انفصالك عن مكان يخصّه ، فقلت : « مِنْ عنده » .

فأمَّا إذا كان الإنسان قد اعتزم أمراً يريده من شخص ، فإن المكان القريب من ذلك الشخص لا يهمّه ، وإنما المهم ذكر الإنسان الذي حاجتك عنده . فالحكمة تقتضي أن تقول : « إليه » : ولم يجز « إلى عنده » . هذه حكمة العرب .

فأمّا سيبويه فقال : استغنوا بـ « إليه » عن:« إلى عنده » ، كما استغنوا بـ « مثل » وشبه عن « كه » ابتداءً .

[٣ / ١٨٢] فقال الرّاد عليه /

يا هذا ، كانت إصابتك في مسألتك انفاً فلتةً اغتفلتها .

وجميع ما وجهت به في مسألتك هذه خارج عن الأصل المنقول . ولم يذهب إليه أحدٌ من ذوي العقول . وذلك أن الّذي ذهب إليه المحصّلون من أهل هذه الصّناعة هو أن الظروف التي ليست بمتمكّنة مثل عند ، ولدن ، ومع ، وقبل ، وبعد ، حُكْمُها أن لا يدخل عليها شيء من حروف الجرّ، لعدم تمكّنها، وقلّة استعمالها استعمال الأسماء .

وإنما أجازوا دخول « مِنْ » عليها توكيداً لمعناها ، وتقويةً له . ولمّا لم يَجُز في شيء منها أن يكون انتهاءً إلاّ بذكر « إلى » لم يجز دخولُها عليه تأكيداً لمعناها ، كما كان ذلك في « مِنْ » .

وقد قدّمت أن حكم هذه الظروف أن لا يدخل عليها شيء البتّةَ من حروف الجر للزومهما الظّرفية ، وقلّة تصرّفها .

ولولا قوّة الدلالة فيها على الابتداء ، وقوّة « مِنْ » على سائر حروف الجر بكونها ابتداءً لكلّ غاية لما جاز دخول مِنْ عليها .

ألا ترى أنه قد جاء في كلامهم كون « مِنْ » يراد بها الابتداء والانتهاء في مثل : رأيت الهلال من خَلَلِ السّحاب ، فخلَلُ السّحاب هو ابتداء الرؤية ومنتهاها .

فهذا مِمّا يدلّ على قوّة « مِنْ » وضعف « إلى » ، فلذلك أجازوا : مِنْ عنده، ومِنْ معه ، ومِن لدنه ، ومِنْ قبلِه ، ومِنْ بعدِه ، ولم يجيزوا : إلى عنده ، وإلى قبله ، وإلى بعده .

فهذه الخمسة الظّروف لا يدخل عليها شيء من الحروف الجارّة سوى مِنْ ، وسبب ذلك ما تقدّم ذكره .

وأما قولك : إن سبب ذلك هو أن « مَنْ قضى وطراً » إلى اخره فهذيان المُبرْسَمين[1] . ودعوى المتحكّمين .

وذلك أنه لو كان الأمر على ما ذهبت إليه لامتنع أن تقول : رجعت إلى داره ، فينبغي على هذا أن يكون الصّواب : رجعت إليه ، وعدت إليه ، فيكون قول من قال : رجعت إلى داره ، وعدت إلى منزله لا يصحّ ، كما لا يصحّ : إلى عنده ، لأن المهم إنّما هو الشّخص دون محلّه .

وإذا امتنع ذلك مع عنده ، فكذلك يمتنع : مع البيت والمنزل وغيرهما .

وأما قولك : إن المكان القريب من ذلك الشخص لا يهمه ، فإن هذا الكلام يقتضي أنه إذا بعد مكانه / منه احتيج إلى ذكره ، [٣ / ١٨٣] فيقال : رجعت إلى عنده ، وذلك أنه إنما جاز إسقاطه لقرب المكان الذي فيه الشخص ، واستغنى عن ذكره لقربه ، فيلزمه أن لا يسقطه عند بُعْده .

ولو قدّرنا أن جميع ما ذكرته من جواز دخول « مِنْ » على « عند »

---

(١) في القاموس : البِرْسام بالكسر : عِلّة يهْذى فيها . بُرْسِمَ بالضّمّ فهو مُبَرْسَم .

وامتناع دخول « إلى » عليها صحيحٌ لوجب عليك أن تستأنف جواباً آخر عن امتناع دخول « إلى » على قبل وبعد ، ومع ، ولدن ، وجواز دخول مِنْ عليها .

وليس في جميع ما ذكرته جواب عن ذلك .

وليس الجواب عند النحويين إلا ما قدّمناه ، فافهم ذلك .

انتهت المسائل العشر

• • • •